ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: www.jtuh.org/

The Effect of Geostrategic Dimensions on the Iraqi State's Power from a Geographical Perspective

Walid khlid kalf
Naseef Jasim Aswad

Tikrit University College of Education for Humanities
Department of Geography

* *Corresponding author: E-mail* :
Waleedvip632@gmail.com
ph.d.naseef@tu.edu.iq

07728000180

***Keywords*:**
geostrategy,
state power,
geoeconomics,
geopolitics,
market trends

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 18 June 2023
Received in revised form 10 July 2023
Accepted 13 July 2023
Final Proofreading 19 Mar 2024
Available online 21 Mar 2024

E-mail t-jtuh@tu.edu.iq

©THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

A B S T R A C T

Iraq's strategic geographical location in the Middle East has significantly influenced the strength and advantage of the country. This location has played a crucial role in strengthening the Iraqi state. Additionally, Iraq's possession of economic resources and mineral wealth has contributed to the development of its economy and enhanced its ability to establish itself as a regional center. This connection has a significant impact on the authority of the state, both directly and indirectly, by influencing many regional and international geographical factors across political, economic, security, and military domains. The study examined the influence of geostrategic variables on the strength of a state. It found that international variables, particularly political, economic, and military factors, significantly affect the strength of the Iraqi state. Additionally, the study highlighted the role of regional and global countries in shaping regional strategies and their impact on Iraq. Furthermore, the study revealed that Iraq lacks a well-defined strategy for constructing its own security. The prospective condition, as shown by the decline of the present state and the unpredictability of the next political trajectory, was immediately manifested in the robustness of the Iraqi state.

© 2024 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://doi.org/10.25130/jtuh.31.3.2024.10

الابعاد الجيوستراتيجية المؤثرة في قوة الدولة العراقية بمنظور جغرافي

وليد خالد خلف/ جامعة تكريت/ كلية التربية للعلوم الانسانية
نصيف جاسم اسود الاحبابي/ جامعة تكريت/ كلية التربية للعلوم الانسانية

الخلاصة:

يمتلك العراق موقعا جغرافيا مميزا في منطقة الشرق الأوسط كان له الأثر الأكبر في إبراز عامل قوة المكان وميزة الموقع الجغرافي ودورها في بناء قوة الدولة العراقية, ناهيك عن امتلاك العراق لموارد اقتصادية وثروات

معدنية تسهم في هيكلة الاقتصاد العراقية وتعزز قدراته نحو امتلاك , محيط إقليمي يجعله مركز تفاعل كبير يؤثر وبشكل مباشر وغير مباشر على قوة الدولة عبر مجموعة من المتغيرات الجغرافية الإقليمية والدولية على المستوى السياسي والاقتصادي والأمني والعسكري, تم الاعتماد فيها على تحليل المعطيات الجغرافية للدولة العراقية والعوامل المؤثرة فيها الموارد والشكل والموقع وغيرها عبر هيكلة الدراسة بشكل يضمن تحليل الواقع السياسي العراقي وطبيعة المتغيرات الجيوستراتيجية وتأثيرها على قوة لدولة , وقد توصلت الدراسة لجملة من النتائج منها أن للمتغيرات الدولية لاسيما السياسية والاقتصادية والعسكرية أثر كبير على قوة الدولة العراقية , ناهيك عن دور الدول الإقليمية والعالمية في رسم استراتيجية المنطقة وأثرها على العراق , وان العراق لا يمتلك استراتيجية واضحة في بناء الدولة المستقبلي الأمر الذي انعكس على تدهور الواقع الحالي وضبابية العملية السياسية المستقبلية , الأمر الذي انعكس وبشكل مباشر على قوة الدولة العراقية .

الكلمات المفتاحية : الجيوستراتيجية , قوة الدولة , الجيواقتصادية , الجيوسياسية , المجريات السوقية

المقدمة : تتأثر قوة الدولة بمجموعة من العناصر والعوامل التي تسهم وبشكل فعال في صياغة وتحليل قوة الدولة من منظور الجغرافية السياسية , وتمتلك الدولة العراقية مجموعة من العوامل التي تسهم في اظهارها كقوة اقليمية وعالمية , اذ تمتلك من المقومات الطبيعية والبشرية ما يجعلها في مصافي الدول كقوة اقتصادية مؤثرة وبشكل فعال في رسم خريطة المنطقة الاقتصادية والسياسية عن طريق استثمار هذه المقومات والاستفادة بشكل امثل من ابعادها الاستراتيجية كالبعد الجيوسياسي والجيواقتصادي والعسكري والمعلوماتي وفق ما تحتويه المنطقة وجغرافيتها ووفق منظور جغرافي سياسي يعكس اهمية قوة الدولة العراقية ووزنها الجيبولتيكي في منطقة الشرق الاوسط والعالم, ناهيك عن دراسة وتحليل السلوك السياسي للنظام العراقي واثره على قوة الدولة عن طريق الابعاد الاستراتيجية في رسم المتغيرات الدولية المؤثرة كالنشاط الدبلوماسي والتدخل العسكري وغيره.

اولاً–مشكلة البحث: تجسدت مشكلة البحث في التساؤل الرئيس (ما هو دور الابعاد الجيوستراتيجية في التأثير على قوة الدولة العراقية؟)

ثانياً–فرضية البحث : الغرض هو الاحاطة بالموضوع والإجابة عن ابرز تساؤلاته، انطلقت الدراسة من فرضية رئيسة مفادها(ان للابعاد الجيوستراتيجية دور كبير وبارز في التأثير على قوة الدولة العراقية).

ثانياً–مناهج البحث: هو المسار الذي يتخذه الباحث للوصول الى نتائج البحث باسلوب علمي و وفق اعتماد عدة مناهج تكون بمثابة خطوط عريضة تستند على المفاهيم المستخدمة فيها , حيث استندت الدراسة على منهج تحليل القوة كأداة للوصول الى هدف الدراسة كما جاء المنهج الوصفي والمنهج الوظيفي كأدوات تبين

اهمية الدراسة من حيث التوزيع والتركيب والتحليل بالاعتماد على البيانات والوثائق الرسمية والمتاحة في الهيئات والقطاعات الحكومية والدولية من اجل اعطاء صورة حقيقية عن الموضوع قيد الدرس.

ثالثاً–هدف البحث: تجسد الدراسة المجال الحيوي لدولة العراق من حيث المتغيرات الدولية سواء كانت سياسية او اقتصادية على حد سواء , كما جاءت اهمية الدراسة لتبين استراتيجية المجال الحيوي للعراق اتجاه القوى الاقليمية والدولية وما جاءت به من احداث جعلت من العراق حلقة من حلقات الاستراتيجيات العالمية بفعل سياسة النفوذ والاستحواذ للقوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية الطامعة في السيطرة على منطقة الشرق الاوسط بشكل عام والمواقع الحيوية ومنها العراق بشكل خاص , الامر الذي اعطى هذه الاحداث دافعا علميا للغوص في خفايا تلك الاستراتيجية وانعكاسها على قوة الدولة العراقية بمنظور الجغرافية السياسية.

رابعاً–الحدود المكانية والزمانية للبحث: تضمنت الحدود المكانية للبحث بالحدود الجغرافية للعراق مع كامل الوحدات الادارية وبموقعه الجغرافي الذي يحده من الشمال الجمهورية التركية ومن الشرق الجمهورية الاسلامية الايرانية ومن الجنوب دولة الكويت والجنوب الغربي المملكة العربية السعودية , ومن الغرب المملكة الاردنية الهاشمية , ومن الشمال الغربي الجمهورية السورية والذي يمتد فلكيا بين دائرتي عرض(29.25°– 37.22شمالاً) وخطي طول(38.45°– 48.45 شرقا) , ينظر الخريطة(1) , اما الحدود الزمانية للبحث فقد تم تحديدها وفق المدة الزمنية الممتدة من عام 1980–2021م وهي المدة التي شهد فيها العراق متغيرات جغرافية وسياسية دولية واحتواءها على احداث اقليمية ودولية جعلت من العراق مسرحا جغرافيا سياسيا.

خريطة(1) موقع العراق الجغرافي

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على خريطة العالم1/1000000 وبرنامج 10.5Arcmap

اولاً– اثر المتغيرات السياسية في رسم استراتيجية الدول: يقع العراق جغرافيا في منطقة صراع ونزاع وتنافس أقليمي ودولي يعكس من خلاله الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط والتي تلعب فيها القوى الإقليمية والعالمية دورا فعالا في رسم استراتيجية المنطقة وخريطتها السياسية , إذ يقع بين ثلاثة من اقوى القوى الإقليمية (تركيا, ايران, السعودية)، والتي تمثل عاملاً ديناميكية لمؤشرات الاستقرار الداخلي في العراق، وتؤثر في تحليل وزنه الجيوبولتيكي واهميته الاستراتيجية وانعكاسها على عناصر قوة الدولة العراقية, إذ أحد اركان قوة الدولة هو ادارة التوظيف الاستراتيجي بشكّل امثل ، إذ إنّ مبدا ادارة التوظيف يمثل ركناً اسأسيا في صياغة ابعاد القوة من خلال توظيف نقاط القوة و تذليل اركان الضعف باتجاه ما يخدم مصالح الدولة ، وبخصوص ادارة توظيف القوة الاستراتيجية للعراق ولاسيما القوة الجيوبوليتيكية، لابد من الإشارة إلى أنّ العراق اليوم يعاني من ضعف وسوء توظيف ابعاد القوة بشكّل كبير، وبالتالي لابد لنا من تمكين القوة الجيوبوليتيكية للعراق بما يخدم مصالح العراق وتوجهاته الخارجية وتعرف القوة بأنها القدرة على التأثير , وتشمل هذه القدرة على امتلاك الدولة إمكانيات (خصائص ، موارد ، قدرات ، مؤسسات) معينة تشكّل مقومات القوة للدولة التي تمكنها من التأثير على سلوكيات الدول الأخرى في الاتجاهات التي تحقق مصالحها، كالمساحة الجغرافية ، وعدد السكان ،

والمـوارد الطبيعيـة ، والقـدرات الإقتصـادية ، والقـوة العسـكرية ، والبنيـة التكنولوجيـة ، والفعاليـات الثقافيـة، والمؤسسات السياسية ، والحالة المعنوية للشعب.

1-**الدولة العراقية بمنظور موازين القوى العالمية:** يمتلك العراق , وزنا جيوسيأسيا كبيرا بين المحيط الأقليمي والقوى العالمية المتواجدة في المنطقة , ولكون العراق من اول الدول التي استقلت عن الانتداب الانكليزي وشكّلت الدولة العراقية الحديثة , ناهيك عن انضمام العراق إلى عصبة الأمم كأول دولة عربية , ومن الدول المؤسسة للجامعة العربية , وللعراق وزنا سيأسيا وعسكرياً كبيراً لاسيما بعد الحروب العربية الاسرائيلية ودور العراق الابرز على مستوى الجيوش العربية والتي اسهمت بظهور العراق كقوة أقليمية فاعلة , حتى دخول العراق في حرب الثمان سنوات مع إيران وخروجه منتصرا وقد عزز هذا الانتصار قوة العراق العسكرية بعد التسليح الكبير الذي شهده في الحرب. وقد أسهمت هذه المتغيرات جرأة النظام السياسي في العراق عن طريق ترجمة سلوكه بالتدخلات العسكرية والقرارات الجريئة والتي كان من شأنها حساب العراق كقوة مؤثرة ذات وزن جيوسياسي في المنطقة , لاسيما بعد حرب الكويت والتحالف الدولي ضد العراق والحصار الاقتصادي حتى احتلال العراق عام 2003, إذ يُمثّل ميزان القوى، الداخليّة والخارجيّة لأي دولة هو الحدّ الفاصل ما بين الدولة المؤثّرة والدولة الهامشية , ويعتمد حجم تأثير أي دولة على موقعها الجغرافيّ والاقتصادي وتحالفاتها السياسيّة والعسكريّة وغيرها من القدرات والامكانات الجغرافية وجميع هذه العوامل الجوهريّة متوفّرة بوضوح في العراق كالموقع والموارد والقدرة الاقتصادية إذا ما استغلت بشكّلها الأمثل. مثلت القوة العراقية حجر الزاوية في النظام الأقليمي الشرق الأوسط الذي ارتبط إلى حد بعيد بتحالفات وتوازنات الحرب الباردة لكن نهاية الثنائية القطبية وهيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي بعد سقوط الشيوعية، اسهم في القضاء على حال التوازن الأقليمي التي كانت مطلبًا من متطلبات التنافس الأميركي – السوفييتي ومفرزًا أساسًا من مفرزاته, وقد أدى انهيار العراق إلى خروج إيران من حالة السكون الجيبولوتيكي لها والاتجاه نحو سياسة النفوذ الإيراني وإدخال المنطقة في حالة من السيولة وعدم الاستقرار عن طريق نشر نفوذها في المنطقة واعتبرت العراق كبوابة وقاعدة انطلاق نحو مناطق شرق البحر المتوسط ومنها لبنان وسوريا وبعض الدول الخليجية , كما أنّ دخول الشرق الأوسط في حالة من عدم الاستقرار الجيوسياسي وتخلخل في نظام توازنات المنطقة فقد اسهم أسهم في ظهور قوى أقليمية أكثر فاعلية لتعويض الوزن العراقي فيها , كتركيا والسعودية والتي حاولت فرض نفوذها عبر سياسات الاستحواذ المتنوعة ومنها دعم انظمة المنطقة بالمال والسلاح والعسكر وغيرها , ومن تحليل الخريطة (2)

خريطة(2) العراق وفق موازين القوى في الشرق الاوسط

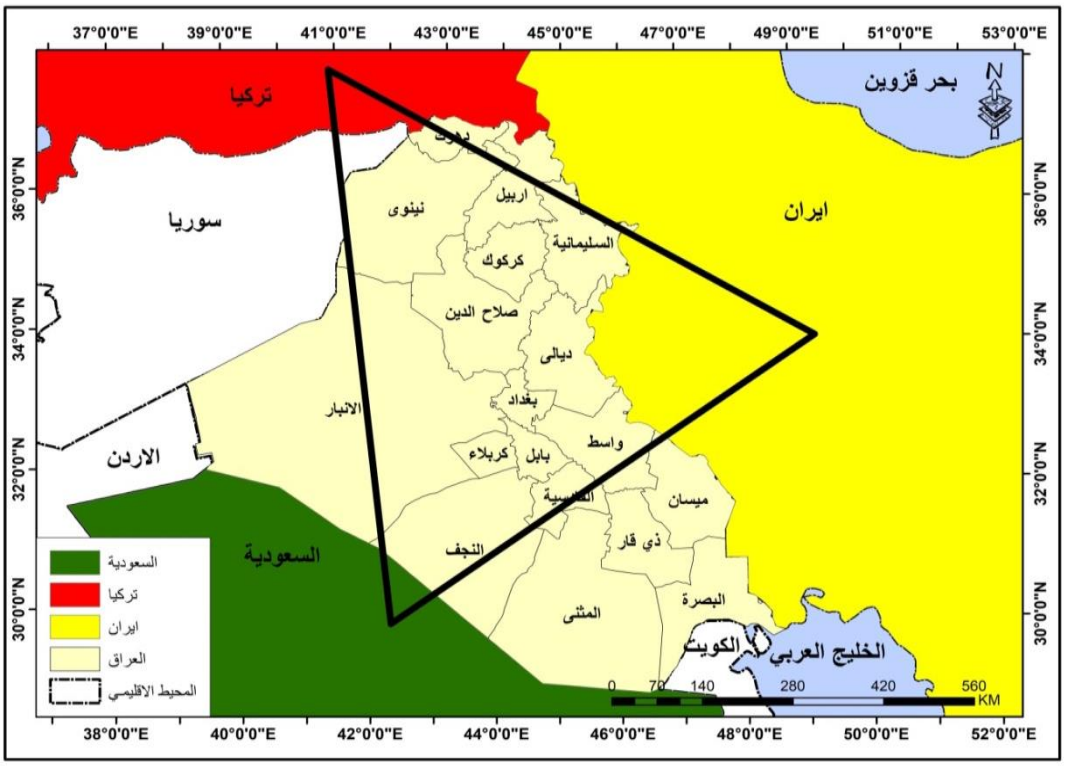

المصدر: بالاعتماد على خريطة العالم السياسية 1:500000, وبرنامج (10.5Arcmap)

نرى بأن العراق يقع جغرافيا بين ثلاث من القوى الإقليمية الفاعلة في المنطقة وبتماس حدودي وجغرافي وسياسي مهم وهي المملكة العربية السعودية وتركيا والجمهورية الاسلامية الأيرانية , ناهيك عن وجود قوى أخرى اقل أهمية وهي سوريا وقوى ليست بتماس جغرافي وهي الكيان الصهيوني في الاراضي الفلسطينية , كما أنّ وجود العراق في هذا المثلث من القوى قد جعل من العراق منطقة صراع وتنافس أقليمي بين هذه القوى وقاعدة انطلاق لتنفيذ اجنداتها لمصالحها ضد الدول الأخرى الأمر الذي اضر بالسيادة العراقية في وقت يعاني فيه العراق من بناء دولة جديدة بعد الاحتلال الامريكي ومواجهة خطر موازين القوى الداخلية وتحدياتها ومنها (عدم التوافق السياسي, التنوع القومي, تردي الواقع الأمني والسياسي).

2- الجيوسياسية واثرها على قوة الدولة العراقية: تشمل الجيوسياسية تفاعل الأرض والمقومات الطبيعية وتأثرها على الجانب السياسي ومن أهم هذه المقومات هو الموقع إذ شهدت المتغيرات الدولية اثرا واضحاً في رسم السياسية الخارجية العراقية تجاه دول المنطقة الإقليمية ودول العالم , فيحد العراق دولاً تمثل قوى أقليمية بشكّل بارز, ناهيك عن دول ذات تأثير مباشر والتي اصبحت امتداداً لمتغيرات جغرافية سياسية وعسكرية والتي تعمل على خلق عدم توازن جيوسياسي فيها يؤدي إلى ارباك سياسي واضح عن طريق رسم متغيرات ذات تأثيرات مباشرة, إذ يعمل الموقع الجغرافي على التأثر بها بشكّل مباشر, لمنافسة الإقليمية والجيوسياسية التي من شأنها أنّ تؤثر على امن المنطقة، كما أنّ تحدي إيران في المنطقة من أبرز التحديات التي من

الممكن أنّ تزعزع أمن المنطقة، فضلاً عن دورها الكبير في العراق، الذي من الممكن أنّ ينقل إلى الداخل العراقي، ولاسيما في ظل قواعد الاشتباك التي منحتها الإدارة الأمريكية لقواتها في قواعد مياه الخليج العربي. كما أنّ للتأثير الجيوسياسي على قوة الدولة ابعادا أخرى بعد الحرب العالمية الثانية، بسبب تطور الجانب التقني في استعمال الأسلحة والتطور المعلوماتي للدول , وبسبب ظهور الأسلحة النووية والصواريخ الباليستية المتطورة الأمر الذي حجم من دور العوامل الجغرافية في توازن القوى الاستراتيجي على المستوى الأقليمي و العالمي ومع ذلك، استمرت الجغرافيا السياسية في التأثير على السياسة الدولية إذ كانت بمثابة أساس لإستراتيجية الأحتواء* التي اتبعتها الولايات المتحدة في الحرب الباردة، والتي وضعها جورج كينان كإستراتيجية جيوسياسية, كما أنّ للعراق مكانةً جيوسياسية كبيرة، انطلاقا من حجم وكيفية القوة التي يمتلكها، حيث يمكن توظيفه في اتجاه ما يخدم المصالح الاستراتيجية للدولة. بشرط الانطلاق برؤية استراتيجية شاملة تعتمد على توظيف معادلة القوة الجيوبولتيكية والتي تعتمد على الفرص والتحديات كمنطلق توظيفي لها من خلال تذليل عناصر الضعف وتبويبها بأتجاه ما يعضد القوة الاستراتيجية للدولة شهد العراق متغيرات جيوسياسية انعكست على واقع قوة الدولة العراقية الحديثة , فمنذ انتهاء الملكية وقيام الجمهورية العراقية ومسألة تأميم النفط العراقي وطرد الشركات الأجنبية عام 1972, بدأ العراق يخطو خطوات جيوسياسية مؤثرة وبشكّل مباشر لم يقتصر تأثيرها على العراق فقط , بل انعكس على منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي , والتي تعد منطقة امدادات نفطية عالمية , لاسيما بعد حدوث الحرب العراقية الإيرانية التي اخذت طابعا جيوسيأسيا فعالاً نحو المنطقة , إذ أسهمت هذه الحرب بتوجه القوات الأمريكية نحو منطقة الخليج العربي بذريعة حماية التجارة النفطية في المنطقة الاقتصادية للخليج العربي , والتي كانت تمثل إحدى أهداف الولايات المتحدة بالتوجه نحو منطقة الخليج العربي وفرض السيطرة على النفط فيها.

فالخلاف الايراني العراقي حول رسم الحدود وابعاده الجيوسياسية التي أدت إلى أحداث حرب الخليج الاولى أو ما يعرف بالحرب العراقية الإيرانية , وقضية استقلال اقليم كردستان شمال العراق , وما تبعها من أحداث سياسية أثرت على العمق العراقي وطبيعة التوجه السياسي فيه , فضلا عن الحرب العراقية الكويتية وما تبعها من أحداث سياسية انعكست على واقع الاقتصاد العراقي , إذ نجد أنّ العراق من الدول التي تأثرت وبشكّل مباشر مع محيطها الإقليمي والتي نتج عنها ابعاد جيوسياسية انعكست على قوة الدولة العراقية .

3- الابعاد الجيواقتصادية واثرها على قوة الدولة العراقية: يؤثر العامل الاقتصادي بشكّل واضح على سياسة الدولة الداخلية والخارجية وطبيعة التعاملات السياسية لها , لذا ينحصر البعد الجيواقتصادي في مدى احتواء الدولة وتأثير العامل الجغرافي على الطابع الاقتصادي لها , إذ منح البعد الجغرافي والجيوستراتيجي للعراق بعدا اقتصاديا انعكس على العراق بشكّل اساس والمنطقة بشكّل عام , إذ منح هذا البعد الجيواقتصادي للعراق مكانة متميزة لاسيما وأنّ العراق دولة نفطية لها مخزون طاقوي كبير جداً، حيث تطمح جميع القوى الإقليمية والعالمية الإفادة من هذا المخزون الهائل، لذا يمكن للعراق الإفادة من الشراكات الإقليمية من اجل

تنمية هذه القطاع بشكّل واسع وكبير، كما يمكن للعراق استغلال مكانته الجغرافية ليكون محطة من محطات النقط والتصريف الطاقوي إلى أوربا ولاسيما في مجال نقل الغاز والمنتجات البتروكيمائية .

شهد التاريخ السياسي للعراق الكثير من المتغيرات كانت نتيجة تداخل وتشابك المصالح الإقليمية والدولية في منطقة تعد من اشدِّ المناطق حساسية في العالم. فمن الناحية الاقتصادية يشكّل العراق ثاني أحتياطي في العالم من النفط، والذي يُنظر إليه على أنه حجر الأساس لمكونات الأقتصاد العراقي، ومن هذه الزاوية بالتحديد سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تفعيل وتركيز مكوناتها السياسية والأقتصادية بأتجاه العراق بالتحديد سعيا لتسويق ما تعد أساسا لحضورها الدولي وأستمراريته, إذ يعد الاقتصاد عصب السياسة الدولية، فإن العامل الجيواستراتيجي للعراق، لا يقل أهمية عن أي عامل مؤثر في عمليات الجذب الدولي تجاهها ومنها العامل الجيواقتصادي , لاسيما وأنّ العراق يمتلك مكانة جيواقتصادية كبيرة ذاع صيتها بعد اكتشاف النفط في العراق الذي اصبح تحولا كبيرا في السياسة , لاسيما بعد تأميم النفط وطرد الشركات الأجنبية المستثمرة فيه , للحد الذي وصل في استعمال النفط كسلاح في المعركة في عام 1973م إذ لم تعد خريطة النفط و الآبار والإمدادات وتأمين الطرق، مسألة تقع ضمن أهتمام شركات صناعة النفط ودوائر التجارة والمال والأقتصاد خارج الإدارة وداخلها، بل بات النفط محل أهتمام دوائر الدفاع والأمن القومي والمخابرات والشؤون الخارجية للدول الكبرى، هكذا أصبح النفط شأناً مرتبطآ بالنفوذ الدولي، وقيادة النظام العالمي , يتأثر العامل الاقتصادي بالعامل الزمني فالتخطيط الاقتصادي لاستثمار الموارد الطبيعية في الدولة وتأثرها بالعامل الجغرافي والسياسي للدولة يحتاج لمدة زمنية يتم فيها عملية تخطيط مثلى تأخذ بنظر الاعتبار موقع المنطقة الجغرافي وقوة الدولة الاقتصادية وطبيعة المتغيرات الجغرافية التي يفرضها عامل الموقع إذ يتأثر العامل الجيو اقتصادي بالموقع الجغرافي بشكّل واضح وكبير , وبسبب موقع العراق الجغرافي إذ يحتوي العراق موارد طبيعية واقتصادية كبيرة تؤهله للوصل إلى مصافي الدول الاقتصادية الكبيرة إذ ما استثمارها بالشكّل الأمثل , إذ يمثل النفط الخام والغاز الطبيعي من أهم موراد العراق الاقتصادية , التي توضح التوزيع الجغرافي للحقول النفطية العراقية والتي اصبحت من أهم عوامل تحديد قوة الدولة وقياسها إذ يمثل الجانب النفطي أحد أهم المواد الهايدروكربونية في الاقتصاد العالمي والذي يخضع لقوة العامل الجغرافي لذا يتميز توزيعه الجغرافي بالندرة , والتي اصبحت من أهم اسباب التنافس العالمي والصراع الدولي والحروب القائمة في سعي بعض الدول إلى فرض السيطرة والهيمنة على مناطق انتاج النفط والتحكم بها عالميا.

كما أنّ سوء ادارة الموارد والتحكم بالعامل الجيو اقتصادي واستغلاله لصالح الدولة , وتوجيه سياسة الدولة نحو الجانب العسكري وعسكرة المجتمع وتأثر الدولة بالظروف الخارجية بشكّل مبالغ به وانعكاسه على الواقع الداخلي, إذ شهدت المدة 1990–2000م انعكاس الواقع السياسي والعسكري وظروف الحرب على الواقع الاقتصادي , فقد تأثر العراق بالحصار الاقتصادي الذي فرضه مجلس الأمن الدولي , والذي كان من نتائجه تدهور القطاع الحقيقي وانخفاض معدلات النمو في الناتج المحلي الأجمالي إلى مستويات دون مستوى معدل نمو السكان , ونجد هنا تأثير العامل الاقتصادي على سلوك الدولة السياسي , وذلك بإصدار التشريعات

والقوانين التي تسهل الاستثمار العربي وقدمت حوافز للقطاع الخاص وسمحت بالاستيراد دون تحويل خارجي, وقامت بتسريح أعداد كبيرة من موظفي الدولة وأطلقت الأسعار لعدد كبير من السلع ،الأمر الذي انعكس في ارتفاع الأسعار وتدهور القوة الشرائية للمواطنين وانخفاض مستواهم ألمعاشي فقد ارتفعت معدلات التضخم وتدهورت قيمة العملة على نحو لم يشهده العراق سابقاً, أنّ توالي الأحداث السياسية في العراق وتسلسلها وتأثيرها المباشر على الواقع الاقتصادي في العراق أدى إلى تقسيمها إلى أحداث زمنية ذات تأثيرات مختلفة وعلى شكّل مدد زمنية محددة تحمل كل مدة منها متغيرات تتباين في تأثيرها وشدتها , وتأثير السلوك السياسي للدولة وتعكس قوتها من الجانب الاقتصادي وقوة تأثير المتغيرات الدولية , فقد شهدت المدة 2000-2010 متغيرات مختلفة في شدتها أثرت على الواقع الاقتصادي العراقي , فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي نمواً قدره 3.7%, فيما شهدت المدة بعد عام 2003 بعد غزو العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ومرور العراق بمرحلة انتقالية مهمة في تاريخه السياسي , انعكست على الواقع الاجتماعي والاقتصادي بشكّل مباشر حتى عام 2006 فقد شهد نمو الناتج المحلي مستويات متدنية من طبيعة الجانب الانتاجي والتحول إلى الاستهلاكي وارتفاع الصادرات بنسبة كبيرة, فيما ارتفعت مؤشرات البطالة وارتفاع معدل التضخم في عام 2007م ليبلغ 30%, بسبب الأحداث الأمنية والتدهور الأمني وأحداث العنف الطائفي التي أثرت وبشكّل مباشر على الواقع الاقتصادي ونشاطه في العراق , لذا يمكن القول بأن الواقع الجيو اقتصادي في العراق زاخر بالموارد والثروات الطبيعية والأراضي الزراعية الصالحة للزراعة والقابلة للتطوير والاستصلاح , وتمثل بيئة خصبة للتطور الاقتصادي والصناعي لاسيما وأنّ العراق يمثل قلب الشرق الأوسط وبؤرة الثقل السياسي له , لكنه يتمتع بواقع اقتصادي هش لا يتناسب وحجم الامكانات المورديه المتاحة لاسيما الهيدروكربونية منها والتي تمثل داعما حقيقيا للاقتصاد العراقي لو استمرث عائداتها بشكّل مناسب في دعم بقية القطاعات الأخرى التي تسهم في تنوع هيكل الاقتصاد وصناعة القرار السياسي في العراق.

4- الابعاد الجيوعسكرية واثرها على قوة الدولة العراقية: يعد العراق من أهم دول الشرق الأوسط من حيث الثقل السياسي والعسكري لعقود من الزمن لاسيما بعد التوجهات والتدخلات العسكرية التي خاضها في فترات زمنية مختلفة , إذ تتجه اغلب الدول نحو وضع رؤية مستقبلية لأمنها القومي توضح فيها أهدافها و أنماط مسارح عملياتها الرئيسة بما ينسجم والاستخدام الأمثل لعناصر قوتها (الوطنية, الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية والمعلوماتية), وهذا يعكس طبيعة التوجه السياسي للدولة وسلوك نظامها والتوجه الخارجي لها, وفق المتغيرات الدولية التي تؤثر وبشكّل مباشر على واقع المنطقة وجغرافيتها لاسيما وأنّ الشرق الأوسط من أكثر مناطق العالم ديناميكية في الأحداث السياسية والعسكرية, إذ يعد الأمن الجيوسياسي أحد متبنيات السياسة الخارجية الموجهة بشكّل أساسي بحسب العوامل الجيوستراتيجية التي تهتم بأثر المكان في طبيعة جمع ومعالجة وتحليل المعلومات وتقدير المواقف وتحديد المعوقات التي تحول دون فهم أوسع لإسناد عناصر القوة الدبلوماسية والأقتصادية والعسكرية والمعلوماتية- وتعزيز مرتكزات الأمن القومي.

ويشمل الجانب الجيوعسكري تحليل الأرض لتحديد أثر الظواهر الطبيعية على العمليات العسكرية التعبوية, وهذا يشمل حساب الظواهر الطبيعية كمعالم سطح الأرض والتضاريس وأنماط التصريف المائي ومواد سطح الأرض ، ويدخل في الحسبان منجزات الإنسان كالمباني والطرق والسكك الحديدية والمطارات والسدود والأراضي الزراعية و تحليل الأرض الطقس والمناخ, لتحقيق الفائدة الأكبر من الجانب الجغرافي في دعم الجانب العسكري والقوات المسلحة , إذ يختلف تحليل الأرض أيضا تبعا للمستوى الذي ستتم عليه العمليات العسكرية ، إذ أنّ الوحدات الصغيرة تستخدم مستوى أعلى من التفاصيل أكثر من الوحدات الأكبر كالأرض المكشوفة أو خط الدفاع كما أنّ اهتمام الجانب العسكري على المواقع والعوائق كالقرى والغابات الأنهار , كما يختلف تقييم الأرض باختلاف القادة العسكريين ونوع العملية العسكرية على جغرافية منطقة معينة اعتمادا على نوع وكيفية تأثير الأرض على وحداتهم كما أنّ على كل قائد القيام بتحليل الأرض الملائمة للمهمة المكلف بها طبقا للقواعد وظروف الوحدة العسكرية.

شهد العراق متغيرات عسكرية وضمن متغيرات جغرافية ومورفولوجية حدود متباينة بطبيعة المنطقة الجغرافية وتضاريس العراق المتنوعة , فحرب الخليج الأولى (الحرب العراقية الايرانية) وطبيعة الواقع الجغرافي على الحرب وادارتها وكيفية نشر القوات العسكرية والقطاعات والاليات العسكرية وتأثير الجغرافية على اختيار ساحة المعركة وتحقيق الفائدة الاكبر من طبوغرافية المنطقة , إذ كان النزاع الحدودي حول شط العرب قد زاد من فجوة الخلاف السياسي بين البلدين وطبيعة التدخلات والمناوشات العسكرية الحدودية , بين القوات العراقية والايرانية وحدوث اتفاقية الجزائر, بين العراق وايران , والتي تعكس طبيعة التوترات الحدودية واستعمالها كورقة ضغط سياسي لاسيما في اوقات النزاعات , إذ يعاني العراق من مشاكل حدودية مع إيران و الكويت والسعودية والأردن وسوريا وتركيا والتي حاول نظام القائم في تلك المدة حلّ هذه المشاكل بالحرب كما هو الحال مع الكويت، أو بالتراضي والتنازل عن قسم من المنطقة كما هو الحال مع منطقة الحياد مع المملكة العربية السعودية حيث تنازل العراق عن حقوقه لصالح المملكة, العراق تنازل أيضا لصالح الأردن في تصفية مشاكل الحدود السياسية بين البلدين.

شهد العراق تطورات سياسية وعسكرية انعكست على الواقع الجيوسياسي , فالحصار الاقتصادي الذي فرض من قبل مجلس الأمن الدولي كان بسبب تدخلات عسكرية انعكست على الواقع الاقتصادي والأمني في العراق , والتي شهد العراق فيها حظراً عسكرياً وجوياً من قبل التحالف الدولي , الأمر الذي شهد تقييدا عسكريا على العراق , لاسيما بعد اقرار قانون مكافحة الإرهاب العالمي في عام 2001م والذي اتاح للولايات المتحدة لمكافحة الإرهاب في العالم والإنظمة التي تدعم الإرهاب , وبموجب هذا الأمر اصبح العراق تحت انظار الولايات المتحدة وشهدت هذه المتحدة اتهام العراق باعداد أسلحة دمار شامل واسلحة مطورة ومحرمة دوليا وأنّ العراق يشهد تطورا جيوعسكريا على مستوى صناعة الأسلحة البايولوجية.

شهدت منطقة الشرق الأوسط متغيرات جيوعسكرية كبيرة كان العراق اللاعب الأبرز فيها , لاسيما بعد احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية عام 2003م , وحدوث فراغ جيوسياسي كبير في المنطقة

بسبب غياب التوازن العسكري والسياسي فيها بعد احتلال العراق , وغياب دوره الجيوعسكري في المنطقة , إذ قام الحاكم العسكري بعد الاحتلال باصدار اوامر بحل الجيش العراق بشكّل كامل , إذ نص القرار على حل وزارتي الدفاع والداخلية , واعادة تشكيل قوات الجيش العراقي والشرطة تحت اشراف قوات التحالف الدولي وتسريح جميع الضباط من الجيش والشرطة قبل عام2003م , الأمر الذي أدى لنهب كثير من المعسكرات والاليات والمعدات العسكرية والاسلحة بشكّل كبير , فيما تطلب الأمر إلى استيراد وعقد صفقات سلاح جديدة لتجهيز القوات العراقية والجيش العراقي المعاد تشكيله.

بدأت القوات الأميركية بالعمل على إعادة وزارة الدفاع لتتمكن من الإشراف على الجيش العراقي الجديد، وعمل وزير الدفاع الجديد بإشراف وبتوجيه من المستشار الأميركي لوزارة الدفاع, وتألف الجيش من القوات البرية والبحرية والجوية، بالإضافة إلى إدارة عامة يبلغ العنصر النسوي فيها 50% فضلاً عن هيئة أركان تتولى السيطرة على هذه القوات التي بلغ عددها أكثر من 35 ألف شخص تكونت القوات من ثلاث فرق تضم كل فرقة 27 فوجاً آلياً خفيفاً مع نهاية 2003م, وقد جرى تدريب الجيش العراقي من مقاولين أميركيين من مؤسسة ڤينيل , تحت إشراف عسكريين من قوات التحالف، وبأستراتيجيات وافكار عسكرية جديدة.

خاض الجيش العراقي والقوات العراقية بشكّل عام معارك وحروب كانت سببا في امتلاكه الخبرة العسكرية في المعارك , والسيطرة على الوضع الأمني لاسيما بعد أحداث الانفلات الأمني والضعف في مدة 2006–2007م وهي فترة العنف الطائفي الي اجتاحت المحافظات العراقية لاسيما محافظة بغداد , الأمر الذي دفع بالحكومة العراقية إلى اتخاذ عدة خطوات مهمة منها نشر القوات العسكرية والشرطة والسيطرة على الوضع الأمني بشكّل كامل وتأمين العاصمة وملاحقة الجماعات الإرهابية , واعادة الأمن إلى المحافظات العراقية في تحرك جيوعسكري واضح للسيطرة على مركز العاصمة بغداد نحو الاطراف , واعاد سكان المناطق التي شهدت عمليات عنف طائفية وهجرة معظم سكان العاصمة بغداد , الأمر الذي عكس قدرة الجيش والقوات العراقية في امكانية السيطرة على الوضع الأمني واعادة الوزن الجيوعسكري للعراق وبإمكانيات واليات حديثة.

شهد العراق وعلى مستوى العمليات العسكرية متغيرات مهمة جداً جعلته في مصافي القوات العالمية في مكافحة الإرهاب بعد تحرير المناطق التي سيطرت عليها التنظيمات الإرهابية في عام2014م ولمدة ثلاث سنوات من القتال والتنظيم عملت فيها هذه القوات على تحرير المناطق التي سيطر عليها الإرهاب وسطر فيها اروع ملاحم التضحية والبسالة , بدعم وطني كبير اعادت فيها هذه القوات البعد الجيوعسكري الكبير للعراق ووزنة الأمني في العراق ومنطقة الشرق الأوسط بشكّل كبير عكس قدرات الجيش العراق والقوات الأمنية بشكّل كامل وتأمين جغرافية المنطقة واعادة نشر القوات على الحدود وتأمينها.

من تحليل الواقع الجيوعسكري للعراق ودور المتغيرات الدولية في التأثير علة واقع المنطقة والسلوك السياسي للدولة عن طريق ردة الفعل التي يحدثها النظام السياسي في العراق وعبر عقود زمنية مضت , وبالاعتماد على الجانب الجيو عسكري الكبير لها , والذي يوضح دور الحكومة العراقية ومدى استعمالها للجانب العسكري والوصول للدول المؤثرة في منطقة الشرق الاوسط وهذا ما وصلت اليه ولمدة زمنية طويلة

الامر الذي احدث توازنا جيوسياسيا في الشرق الاوسط ومقارعة القوى الاقليمية في المنطقة , ووصول القوات العراقي لمراتب متقدمة جدا ضمن القوات العالمية التي خاضت حروب كبيرة لاسيما وان حرب الخليج الاولي ثاني اطول حرب حدثت بعد الحرب العالمية الثانية , اذ دخل العراق فيها اختبارا جيوعسكريا خرج فيه منتصرا بعد تحويل اغلب موارد الدولة نحو الجانب العسكري, واخيرا يمكن القول بأن الجانب الجيوعسكري يعتبر من اهم عناصر قوة الدولة العراقية الذي حد من المتغيرات الدولية في فترات زمنية , وزاد منها في فترات اخرى , اثرت وبشكل بالغ على صناعة لقرار السياسي للدولة العراقية الحديثة .

5- الجيومعلوماتية واثرها على قوة الدولة العراقية: أنّ تعدد مفاهيم القوة واستعمالها في التطبيقات الحديثة ودعمها للعامل الجغرافي وقوة الدولة , لذا تجاوز مفهوم القوة في مضمونه الفكري المعنى العسكري الشائع إلى مضمون حضاري أوسع ليشمل القوة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقنية, كما أنّ مصادر القوة على الرغم من تعددها لا تكتسب وزناً ولا تأثيراً بمجرد وجودها، وإنما يرتبط هذا الوزن بالتأثير في التدخل الشامل لتحويل مصادر القوة المتاحة إلى طاقة مؤثرة وسلاح فعال، فالقوة هي مجرد امتلاك مصادر القوة كالموارد والقدرات الاقتصادية والعسكرية والسكان وغيرها، أما القدرة فتنصرف إلى إمكانية تحويل هذه المصادر إلى عنصر ضغط وتأثير في قدرات الآخرين, وصناعة في القرار السياسي كما عرف جونز قوة الدولة بأنها المساهمة في صنع القرار.

كما أنّ المجال الجغرافي يمثل أحد أبرز ركائز قوة الدولة، ذلك بأن الدول هي في الأساس وحدات أقليمية إذ يمثل الإقليم أحد أركان وجودها ذاته، فلا دولة بدون إقليم، على أية حال فإن ثمة معطيات جغرافية عديدة تؤثر في قيمة الإقليم كعامل من عوامل قوة الدولة، وتتمثل هذه المعطيات في: المناخ، التضاريس، الموقع ومدى استطاعة الدولة في تسخير هذه المعطيات والإفادة منها لصالحها ناهيك عن التطور التقني الذي اصبح من أهم مقاييس قوة الدول لاسيما القوى الاقتصادية ومجال التطور في مجال الطاقة واستعمالها, لاسيما وأنّ الجيومعلوماتية تهتم بأثر المكان في طبيعة جمع ومعالجة وتحليل المعلومات وأنظمة المعلومات في ظل العالم الالي المحوسب، وأثر الاستراتيجية المعلوماتية ومعطياتها في مدلول الاستراتيجية الوطنية, أهمية علوم الجيومعلوماتية تساهم بصورة كبيرة في دعم متخذ القرار وذلك من خلال تكامل العلوم مع بعضها وقدرتها على التحليل والتفسير للبيانات والمعلومات بصورة معرفية.

اصبح تطور الجانب التقني من أهم الامور التي تسعى لها الدول , لاسيما في ظل العولمة وتطور الشبكة العنكبوتية وتحول العالم إلى قرية صغيرة وانفتاح الأسواق العالمية وانتشار الأسواق الألكترونية , وانتشار الاقمار الصناعية والتطور الجيوفضائي والسحابي للدول واصبح المجال الجوي للدولة يمثل مسرحا لعمليات جغرافية وعسكرية ومعلوماتية , نظرا لتطور أساليب جمع المعلومات والبيانات وتطور أساليب تحليلها , ناهيك عن تطور دور الأقمار الصناعية وتعدد مجالاتها لاسيما في مجال التعدين والبحث عن الموارد والمراقبة البيئية وغيرها , الأمر الذي أسهم بتزايد اهتمام الدول بالجانب التقني والمعلوماتي, وتطور نظم المعلومات الجغرافية وبرامجياتها,

وشهد العراق بعد عام 1970 م مرحلة نوعية جديدة في التخطيط القومي الشامل الذي فرضته طبيعة النظام الاشتراكي ، إذ أعادت الدولة تخطيط الاقتصاد الوطني وفق مقاييس علمية ومعايير اشتراكية ذات نهج قومي عبرت عنه بوضع خطة التنمية القومية 1970–1974 م ، وخطة التنمية القومية 1976–1980 ، وفي الثمانينات جرت محاولات جادة لوضع استراتيجية للتنمية القومية ذات أفق زمني بعيد تعد على ضوئها خطة تنموية شاملة ذات طبيعة توجيهية لاتجاهات اقتصادية واجتماعية وتكنولوجية وبأهداف ومؤشرات كمية ونوعية بعيدة المدى شملت كافة الميادين والقطاعات الاقتصادية, كما أنّ ما أكد عليه مجلس التخطيط ، حيث جاء في قراره رقم (1) (تؤكد المؤشرات التوجيهية على ضرورة تطوير البنية التكنولوجية للاقتصاد الوطني بغية دعم وتعزيز معدلات نمو انتاجية العمل ورأس المال وفقاً لخطة العلوم والتكنولوجيا التي تتميز بتحديد مؤشرات تطور بنية التكنولوجيا وبرامج تطوير العلوم والبحوث التكنولوجية واعداد الكوادر المتخصصة اللازمة لذلك وتخصيص ما ينبغي من الاستثمارات في قطاع العلوم والتكنولوجيا مع العناية الخاصة في تطوير أساليب تكنولوجيا الإنتاج الزراعي وتكنولوجيا الإنتاج الصناعي وما تحتاج اليه من مستلزمات لانشاء وحدات أبحاث وتطوير الإنتاج ومدها بما ينبغي من المواد والفنيين والكوادر العلمية المتخصصة).

اسهم ضعف الأمن والاستقرار في العراق إلى هجرة اصحاب العقول والشهادات , إلى خارج البلد كما أنّ غياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي يمكن الإفادة منها في نقل التكنولوجيا ادت إلى تدني فرص التشغيل وتدهور الإنتاج والاستهلاك في جميع القطاعات , واتسم الاقتصاد العراقي الريعي بضعف القيمة المضافة للصناعات التحويلية إذ بلغت 1.9% من الناتج المحلي الأجمالي لعام 2011م, وهي تقريباً أدنى نسبة في الدول العربية, في حين تصل إلى 16.2% في الأردن و 34.1% في الصين, أنّ ضعف الصادرات العراقية ناجم عن عدة عوامل في مقدمتها انعدام الجودة بسبب غياب التطوير التكنولوجي. وقد احتل العراق المرتبة العالمية الأخيرة في ميدان التنافسية الصناعية.

أنّ ضعف الواقع التقني والصناعي في العراق امتد لما بعد عام 2003م واحتلال العراق من قبل الولايات لمتحدة الأمريكية , فالحرب ادت لتدمير البنى التحتية من المصانع والمنشأت والمباني والطرق والجسور وغيرها , الأمر الذي اوضح مدى تأثير الابعاد السياسية وابعاد الحرب على واقع العراق وسبل تطوير الجانب التقني والمعلوماتي واستعماله لصالح الدولة , كما أنّ تأثير المتغيرات الدولية والتنافس الدولي في منطقة الشرق الأوسط وسعي بعض الدول في المنطقة إلى السيطرة على التقنية دون غيرها . اسهم في تأخر العراق في هذا الجانب فقد سعى العراق إلى تطوير الجانب النووي في استعمال الطاقة وتوليدها عبر انشاء مفاعل نووي (مفاعل تموز) باتفاق عراقي –فرنسي, حول استخدام الطاقة وتوليدها.

تم انشاء اتفاق عراقي فرنسي لانشاء مفاعل نووي قرب العاصمة بغداد , على الرغم من المدة التي تم انشاء المفاعل فيها هي مدة الحرب العراقية الأيرانية وهذا يوضح مدة توجه الدولة في وقتها للتطوير التكنولوجي وتوليد الطاقة على الرغم من ظروف الحرب القائمة , كان العراق قد حاول منذ ستينيات القرن الماضي الدخول رسميا في النادي النووي السلمي وربما العسكري عبر برنامج نووي طموح، إذ استغل حينها

إمكانياته البشرية العلمية والثروة التي تحققت بعد تأميم النفط عام 1973م, وفي عام 1975 وافقت فرنسا على بناء مفاعلين نوويين في العراق قرب العاصمة بغداد، وكانا مشابهين للمفاعلات النووية في مركز الأبحاث النووية التابع لوكالة الطاقة الفرنسية (CEA) إذ كان المفاعل الأول (تموز 1) بقدرة 40 ميغاواط والآخر (تموز 2) لأغراض التدريب بقدرة 600 كيلواط, ومع قرب اكتمال بناء المفاعل ، شهدت البلاد أول عملية عسكرية نوعية في العالم، عندما تمكنت القوات الجوية الإسرائيلية من تدمير المفاعل النووي العراقي بصورة كلية في 1981م.

وعلى الرغم من تطور العراق في تلك المدة في الجانب العسكري وامتلاكه لدفاعات جوية متطورة , الا أنّ الحرب العراقية الأيرانية وطبيعة التوزيع الجغرافي للمنطقة وتأثير البعد الجيوعسكري في الانتشار الجغرافية للمعدات العسكرية تم نقل الدفاعات الجوية نحو المنطقة الشرقية تحسباً لأي عملية خرق جوي وعمليات قصف , إذ بدأ القصف الإسرائيلي بعد انتخاب مناحيم بيغن رئيسا لحكومة إسرائيل عام 1981م، واتخذ حينها قرارا بقصف المفاعل النووي العراقي، مبررا ذلك بأن مفاعل (تموز 1) كان على وشك البدء بالتشغيل العملي ولابد من إحباط محاولة بغداد استخدام هذه المفاعلات لإنتاج أسلحة نووية تستخدم ضد إسرائيل التي تمكنت من إنتاج نحو 200 قنبلة نووية من مفاعلها الفرنسي الأصل (مفاعل ديمونا) خلال 3 عقود.

تأسست وزارة العلوم والتكنولوجيا في العراق وفق القرار 24 الصادر من الإدارة المدنية الأميركية في 2003م اثر دمج الهيئتين المنحلتين الطاقة الذرية و التصنيع العسكري بهدف قيادة التطوير العلمي و التكنولوجي والنهوض بالبنية التحتية في البلاد والعمل مع القطاع الصناعي والوكالات الحكومية وغير الحكومية, لقد انتعش التصنيع العسكري في العراق قبل عام 2003م وتنوع انتاجه لكل ما تحتاجه الصناعة العسكرية والمدنية معا، ومنها انتاج قوالب صناعية لأنتاج المكائن والمعدات الثقيلة. ومن هذه المشاريع الرشيد والقعقاع وحطين والحكم والقادسية والمنصور والاثير والعز والرازي والحارث والميلاد والطارق والنهروان وابن الوليد وشركة الصناعات الهندسية الثقيلة, أما بعد عام 2003 فقد جرى اعادة هيكلة وتحويل 18 من منشآت التصنيع العسكري السابقة إلى مصانع مدنية بموجب قرار لمجلس الوزراء صدر عام 2009م ،وبعد عرضها للاستثمار لرفد الصناعة الوطنية بمنتجات جديدة وذات مواصفات جيدة قياساً بالمستورد في اطار استراتيجية مشتركة بين العراق والامم المتحدة، وبعد توقف دام ثمانية اعوام, حصلت عدة شركات اجنبية على عقود استثمار اعادة تأهيل هذه المنشآت ورفد الاسواق العراقية بمنتجاتها بأسعار تنافسية, واستبعدت وزارتي الصناعة والعلوم والتكنولوجيا العراقية في خطوتها هذه الشركات التي تختص بصناعة الأسلحة والتي جرى ضمها إلى وزارة الدفاع, ولم يبق من بعض الشركات التابعة للتصنيع العسكري والتي تدمرت بعد حرب عام 2003.

أدى تطور شبكات الانترنت والانفتاح الحاصل في العالم لاسيما بعد اتخاذ الحكومة العراقية وتشجيعها للربط الألكتروني بين الوزارات وتسهيل عمل الحكومة وتخفيف الضغط على المواطن إلى اتباع مجموعة من البروتوكولات منها محاولة الربط الشبكي فاليوم ترتبط أكثر من 50 وزارة وجهة رسمية مع بعضها بعضاً عبر

4 عقد رئيسة في بغداد، لتتمتع بخدمات الاتصال الصوتي عبر بروتوكول الأنترنيت VoIP، والاتصال المرئي أو الدائرة التلفزيونية المغلقة VTC،والتوصيل الليزري الراديوي ، وخدمة CallManager والطموح بتوسيع نطاق الشبكة لتشمل باقي المحافظات من خلال استخدام تقنيات Wimax و ADSL والكيبل الضوئي, وتضم ثلاث منصات اساسية, الاولى تشمل منصة التعامل الالكتروني داخل اجهزة الدولة(حكومة – حكومة E Government to E Government أو EG to EG), والثانية منصة التعامل الالكتروني بين الحكومة والقطاع الخاص(حكومة – قطاع خاص rnment to BusinessE Gove أو EG to B), والثالثة هي منصة التعامل الألكتروني بين الحكومة والأفراد والمنظمات غير الحكومية(حكومة افراد E Government to Citizen أو EG to C) .

إذ يتطلب اعتماد تطبيقات الحكومة الالكترونية تطوير وتوسيع استخدام تكنولوجيا المعلومات، والتعامل مع المعلومات بجدية وحرص، والعناية بها والعمل على تطويرها والمحافظة عليها باستمرار والسعي لاستخدامها بكفاءة عالية ،وحماية وصيانة البنوك التي تقوم بجمع وتخزين الوثائق ومصادر المعلومات المختلفة من الإنتاج الفكري والعلمي والايرادات والاتصالات وغيرها في اوعية معلومات خاصة, المعلومات المخزونة هي عنصر اساسي في الحكومة الالكترونية، وتوفر كم هائل من المعلومات لصناع القرار، كما أنّها توفر امكانية اجراء المقارنات السريعة بين التكاليف والنفقات ،والاصول والمعلومات بطرق متنوعة ومختلفة, وتستخدم الجداول الالكترونية ومجموعة البيانات الاحصائية لتشكيل سيناريوهات وتقديرات للاحتمالات المستقبلية للبيانات الأدارية، وبالتالي المساعدة في صنع القرارات والسياسات لدى الدولة , لاسيما بعد توجه الدولة العراقية نحو الحكومة الالكترونية بشكّل كامل بعد جائحة كورونا والتوقف والشلل الذي اصاب اغلب القطاعات ومنها الصناعة والتعليم الأمر الذي الجأ الدولة للتوجه نحو الجانب الالكتروني بشكّل كامل مع وجود قاعدة وبنى تحتية الكترونية ضعيفة مقارنة بالدول الأخرى , هذا يعكس توجه الحكومة الفعلي نحو الجانب الألكتروني والمعلوماتي, الأمر الذي يعزز جانب التطور الجيومعلوماتي للدولة ودعمه لها وتعزيز قوة الدولة وصناعة قرارها السياسي.

خامسا–المجريات السوقية للعمليات العسكرية اتجاه بناء القوة العسكرية: يعد العامل العسكري من أهم عوامل بناء قوة الدولة فالدول ومنذ بداية نشوئها تعتمد على القوة العسكرية والجيش , ويعد التفوق في الجانب العسكري من أهم اسباب التفوق بين الدول وقدرتها على التسلح , ومن أهم عوامل قياس قوة الدولة هو قدرتها على بسط نفوذها على جميع الاراضي الخاضعة لها , و بسط سلطانها على كامل اقليم الدولة والمقيمين عليه بواسطة القوة المادية (الجيش) الذي يجب أنّ تحتكره تلك السلطة من اجل تأمين الأستقرار والأمن الداخلي والدفاع عن اقليم الدولة من العدوان الخارجي , فأحتكار القوة أمر لازم وضروري للدولة لممارسة السلطة. ومنذ تأسيس الدولة العراقية وبعد تنصيب الملك فيصل الاول اهتمت الدولة العراقية في بناء القوة العسكرية والجيش العراقي , الذي كان له دور كبير في تغيير مسار المتغيرات السياسية على الساحة العراقية والاثر الاكبر في تحديد قوة الدولة العراقية , وعلى الرغم من أيمان الملك فيصل الاول مؤسس الدولة العراقية

الحديثة بأن السياسة هي الطريق الأسلم لحل الخلافات بين الدول إلاَ أنهُ كان مقتنعاً في الوقت نفسه بأنهُ لا يمكن للدولة أنّ تتقدم وتسمو إلاَ بزيادة قوتها العسكرية , لذلك وضح اهتمامه بالجيش بالمقولة الاتية(بدأت بالجيش لاني أراهُ العمود الفقري لتكوين الدولة)[1]

وقد اسهمت مشاركة الجيش العراقي في الحروب العربية الاسرائيلية وحروب الخليج الاولى والثانية وحرب الاحتلال الامريكي حتى حدوث عملية حل الجيش العراقي , إذ كان له الاثر الاكبر في تغيير مجريات الأحداث في الشرق الأوسط والعراق بشكّل اساس , لاسيما بعد خروج الجيش منتصرا في حرب الثماني سنوات وادراك القوى الإقليمية والعالمية امكانية الجيش العراقي , حتى انشاء مخطط ومستنقع الكويت للايقاع بالجيش العراقي الذي فقد 80% من قدرته العسكرية بعد خروجه من الكويت منسحبا نحو الاراضي العراقية اذ قام طيران التحالف الدولي وعبأ سرب طيران كامل بقصف القوات المنسحبة وابادتها بشكّل كامل الأمر الذي انعكس على واقع الدولة العراقية وامكانياتها العسكرية في تلك المدة وحتى عام2003 وقضية احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية, كانت ومازالت القوة العسكرية الذراع الاساس في ادارة قوة الصراع العالمي لاسيما مع تطور الجانب العسكري و الأسلحة الحديثة وتطورها المستمر فضلاً عن تطور الجانب المعلوماتي ودعمه للجانب العسكري, لاسيما في التخطيط العسكري ووضع الخطط وادارة الحدود وكيفية تفاعل القطاعات العسكرية مع مورفولوجية سطح الارض وجغرافية المنطقة وطبيعة الحدود وإدارتها وحمايتها من وجهة نظر جغرافية وهذا يعكس قوة الجانب الجغرافي في تحديد كيفية وقوة الجانب العسكري وانتشار القطاعات العسكرية بشكّل متباين يمتلك العراق قواعد عسكرية تنتشر بشكّل جغرافي من الشمال نحو الجنوب ومن الشرق نحو الغرب وقد أدت هذه القواعد العسكرية دورا استراتيجيا كبيراً في الحروب التي خاضها العراق ناهيك عن دورها في تأمين المنطقة واحتواء القوات العراقية والقوات الأجنبية المساندة لها , إذ شهدت بعض القواعد لاسيما بعد فترة الاحتلال الأمريكي للعراق سيطرة تامة من قبل القوات الأمريكية وحتى خروجها من العراق عام2011م وتسليم بعض القواعد إلى القوات العراقية بعد تسليم الملف الأمني بشكّل كامل ,وقد شهدت بعض القواعد سيطرة تامة من قبل التنظيمات الإرهابية بعد عام 2014م وسيطرة الإرهاب على مناطق الموصل والأنبار وصلاح الدين وأجزاء من محافظات أخرى , فيما بقيت بعض القواعد الكبرى بيد القوات العراقية حتى بعد سيطرة الإرهاب على المناطق المحيطة والتي مثلت فيما بعد قواعد ونقاط انطلاق نحو تحرير المناطق الأخرى وشكّلت قواعد استخباراتية مهمة زودت قوات التحرير بدعم استخباراتي كبير أسهم وبشكّل فعال في زيادة البعد الاستراتيجية لهذه القواعد[2].

نرى مما تقدم ذكره بأن اثر السياسات الدولية والأحلاف العسكرية الدولية ودورها الكبير في التأثير على قوة الدولة العراقية , لاسيما في المسائل التي تخص الأمن الانساني والعالمي ومكافحة الإرهاب العالمي وتأمين الشرق الأوسط والحرب على الإرهاب , وهذا يعكس سياسات الدول العظمى في توجيه تلك القوى العسكرية لمصالحها في بعض الأحيان كالحرب على العراق في عام 2003 والحرب على افغانستان والتدخل في ليبيا ومكافحة القرصنة وغيرها من الذرائع التي تستعملها الدول العظمى لضمان تدخلها السياسي

والعسكري في المناطق التي تريد فرض هيمنتها فيها كالشرق الأوسط والخليج العربي وشمال وشرق افريقيا والقرن الأفريقي لما لها من موقع استراتيجي مهم ناهيك عن وفرة الموارد الاقتصادية فيها , وهذا يعكس دور هذه الدول في رسم سياسية جيبولوتيكية توسعية في المنطقة وفق تكوين أحلاف عسكرية كبيرة تضم دول مستقلة لضمان سلامة الرأي العالمي وشرعية التدخل السياسي والعسكري فيها.

الاستنتاجات:

1-للمتغيرات الجيوستراتيجية اثر كبير وواضح على قوة الدولة العراقية وبناء القوة المستقبلية لها بين دول المنطقة .

2-ان الخلاف السياسي والتنافس الدولي في المنطقة خلق ضعفا في الداخل العراقي وموازين القوة الداخلية في العراق , فالقوى الاقليمية كايران والسعودية وتركيا ودورها الكبير في محاولة اضعاف الدولة العراقية ناهيك عن وجود الاجندات التابعة لها في خلق فجوة في الداخل العراقي والتأثير على قوة الدولة.

3-اسهمت الحرب العراقية الايرانية في التأثير على قوة الدولة بشكل مباشر وذلك عن طريق استمرار الحرب لثمان سنوات وتسخير اغلب موارد الدولة العراقية نحو الحرب والتأثير على الجانب الاقتصادي والاجتماعي للدولة والتأثير على ابنى التحتية وتدميرها .

4-كان للقوى العالمية تأثير كبير على قوة الدولة العراقية وتغيير النظام السياسي بعد عام 2003م اذ شهد العراق بعد الحرب الامريكية في 2003 تغيير النظام السياسي وشهد انفتاحا سياسي على جميع الدول الاقليمية والعالمية .

5-لم يشهد العراق استراتيجية واضحة في بناء الدولة العراقية على نحو صحيح كالتعاون الدولي ووضع خطة اقتصادية شاملة وغيرها .

المصادر والمراجع

1. United Nations Unido Industrial Development Annual Report 2013, Vienna, 2014
2. Al-Dabbagh, Ahmed, the American military presence in Iraq. Facts and figures, article published on 4/8/2021, available at https://www.aljazeera.net
3. Al-Zubaidi, Duaa Muhammad Nima, A proposed project for an Iraqi sovereign fund, indications and opportunities for success, a master's thesis (unpublished), Al-Qadisiyah University, College of Administration and Economics, 2014.
4. Al-Ziyadi, Hamid Salem, Fighting Terrorism in Iraq, The New War, Dar Al-Jawahiri, Baghdad, 2013.
5. Al-Sudani, Ismail, a viewpoint on the reality of the new Iraqi army and the reasons for the successive setbacks, Arab Dialogue Center, Washington, 2015.
6. Al-Sharbaz, Ali, Components of the Digital Transformation Strategy within the Sustainable Development Goals 2030, Iraqi Commission of Technology Experts, report published on June 29, 2020. Available on the website https://www.worldbank.org/en/news/press-release
7. Al-Taie, Hamid Shaker Mahmoud, The Authenticity of Business Correspondence in Light of Modern Technological Development, Journal of the College of Law and Political Science, Al-Mustansiriya University, Al-Kajlad 1, No. 29-30, 2017.
8. Al-Issa, Manahi charter, Possible geopolitical shifts in the Middle East and North Africa region after Corona, published article, Center for Strategic Studies, University of Karbala, for more see the link http://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/blog
9. Al-Koud, Iyad Khalaf Omar, Soft Power Strategy and its Role in Implementing the Objectives of US Foreign Policy in the Arab Region, Master Thesis, College of Arts and Sciences, Middle East University, Amman, 2016.
10. Al-Hashemi, Hisham, the world of ISIS from its inception to the declaration of the caliphate, 1st edition, Dar Al-Hikma for publication and distribution, Baghdad, 2015.
11. Al-Yaqoubi, Khaled Mohsen Jaber, American policy towards Iraq and its regional and international repercussions, after April 2003, 1st edition, Arab House for Science, Beirut, 2013.
12. Barhayel, Abdel-Wahhab, The Role of Technological Development in the Emergence of Soft Power Relationships Journal of Human Sciences, University of Mohamed Khudair Biskra, Volume 21, Number 1, Algeria, 2021.
13. Jalal, Farhank, Technology Acquisition Problems for Industrial Development - A Perspective from Iraq, Acquisition of Imported Technology for Industrial Development, Translated by Muhammed Reza Muharram, First Edition, Beirut, Center for Arab Unity Studies, 1987.
14. Republic of Iraq, Ministry of Industry and Minerals and Ministry of Light Industries, Industrial Sector Working Paper, 1983. Dwaikat, Qasim, Military Geography, 2nd edition, Mutah University, Amman, 2002.
15. Sayed Hassan, Jamal Hassan, The Role of Geoinformatics in the Spatial Distribution of Museums in Khartoum State Using Geographic Information Systems Journal of the College of Computer Science and Information Technology, Issue 9, Volume 1, 2016.
16. Othman, Dilshad, The development of technology in Iraq (Iraqi ministries as an example), an article published in the Al-Hiwar Al-Motamden newspaper, dated 22/2/2010, Issue 1469, available on the website https://www.ahewar.org
17. Qabalan, Marwan, the regional balance of power after the collapse of Iraq, a study in managing the distribution of power and its manifestations in the Gulf region and the Middle East, the Arab Center for Research and Policy Studies, 2015.

18. Kazem, Zilal Jawad, The importance of the geostrategy of Iraq's geographical location in light of the new international changes, (a study in political geography), master's thesis, College of Education for Girls, University of Kufa, 2005.
19. Anonymous, Ahmed Hassan, Geopolitical analysis of the economic dimension in the policies of the United States of America and China towards Iraq, an unpublished doctoral thesis, College of Education for Human Sciences, University of Basra, 2019.
20. Muhammad, Adnan Abdul-Jabbar, The Impact of the Geopolitical Factors of Iraq on the Iraqi Military Market, Commission for Market Research and Studies, Al-Bakr University for Military Studies, 2001.
21. Mansour, Areej Assem, The transformation of US foreign policy towards Iraq from diplomatic action to military action, master's thesis, unpublished, Mutah University, 200.
22. Melish, Farid, Power and its Importance in International Relations, Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies, Economic and Legal Sciences Series, Issue 6, Volume 36. Syria, 2014.
23. Yassin, Dari Rashid, The future of the American military presence in Iraq, the occupation of Iraq (goals, results, future), Center for the Study of Arab Units, Beirut, 2004.
24. McKinnon, Dan. Bullseye, One Reactor: The story of Israel's attack that destroyed Iraq's nuclear programme Airlife, 1988
25. Comprehensive Report of the Special Advisor to the DCI on Iraq's WMD, Nuclear" 2004
26. Claire, Rodger. Raid on the sun : inside Israel's secret campaign that denied Saddam the bomb Broadway, 2004
27. Michael Knights, The Future of the Iraqi Armed Forces, Al-Bayan Center for Studies and Planning, Baghdad, 2016.
28. Al-Ahbabi, Nassif Jassim Aswad, Spatial Relationships between Reserves and Crude Oil Production for the Cooperation Council for the Arab Gulf States in Contemporary Political Geography Perspective, Tikrit University Journal for Human Sciences, Volume 18, Number 7, 2011.
29. Salem, Nassif Jassim Aswad, A geopolitical analysis of Turkish relations and its regional surroundings in the Middle East region, reality and challenges, Tikrit University Journal for Human Sciences, Volume 28, Issue 3, year 2021.